اقتصاد

يوهمون الزبائن ويسيئون للمهنة

لقطينة: إلغاء ترخيص ١٩٨ وكيل تأمين من أصل ٣٢٠ مرخصين

| وفاء جديد

عقدت هيئة الإشراف على التأمين ضمن برنامج ندوات الاثنين التأميني ندوة حول مهارات تسويق التأمين لدى وكيل ووسيط التأمين وذلك في غرفة تجارة دمشق.

مدير هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لفت إلى حالات التسويق الخاطئة التي يقوم بها بعض الوكلاء، إذ يوهمون الزبائن بالاستفادة من حالة التأمين، مثل تسجيل أضرار حادث ما بقيمة ٥٠٠ ألف ليرة بدلاً من ٢٠٠ ألف ليرة وذلك للاستفادة من فرق القيمة، معتبراً أن هذا الأسلوب يسيء للمهنة.

ورأى العش أن مصداقية الوكيل هي نوع من البيع، فالزبون ينتبه إلى مصداقية الوكيل وتنسيقه وكيفية متابعته لإجراءات الحادث، وبناءً على ذلك يقوم الزبون بالتسويق للوكيل وليس العكس كما هو متعارف عليه، فالخبرة تقول إن كل محاولة إساءة تولد ١٧ إساءة، وكذلك فإن كل محاولة جيدة في العمل والتنظيم له والمصداقية في أدائه تجلب ١٧ زبوناً.

وأشار مسؤول قسم وكلاء ووسطاء التأمين في هيئة الإشراف على التأمين نشأت لقطينة إلى أن هناك نوعين من الوكلاء حسب الترخيص الممنوح لهم من قبل الهيئة، وهما وكيل تأمين إنتاج ووكيل تأمين إصدار، موضحاً أن الوكيل هو الشخص المعتمد من قبل الشركة لتنفيذ وتسويق وبيع وثائق التأمين مقابل عمولة من الشركة، مبيناً أن الوكيل يكون شخصاً طبيعياً فقط، إذ لا يوجد وكيل اعتباري، على حين أن وسيط التأمين يكون شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً مرخصاً له من قبل الهيئة للتباحث مع الزبون.

وكشف لقطينة عن أعداد وكلاء ووسطاء التأمين المرخصين أصولاً من قبل الهيئة حتى تاريخه، إذ بلغ ٣٢٠ وكيلاً، لكن بقي في السوق حالياً ١١١ وكيل موزعاً على شركات التأمين يعملون في قطاع التأمين فعلاً، كما هناك ١١ وكيلاً غير متعاقدين وذلك بناءً على طلبهم بتوقيف الترخيص مضيفاً: «بحسب القرار ٨٣، يحق للوكيل إيقاف ترخيصه لمدة سنتين ولمرة واحدة بناءً على طلبه».

وهناك وكلاء تم ترخيصهم، وهم قيد تثبيت التسجيل في الهيئة والاتحاد السوري لشركات التأمين.

ولفت إلى إلغاء ترخيص ١٩٨ وكيلاً و١١ وسيطاً لأسباب متعددة مثل السفر وعدم دفع رسوم الترخيص أو بطلب منهم للإيقاف، على حين يوجد ٥ وسطاء معتمدين، ليصبح عدد الوسطاء المرخص لهم من قبل الهيئة ١٦ وسيطاً.

وأشار إلى الفرق بين وكيل ووسيط التأمين، فالأول يحق له التعاقد مع شركة واحدة فقط، على حين أن الآخر يحق له التعامل مع الشركات كافة في الوقت نفسه، معتبراً مهنة التأمين أصعب المهن وذلك لعدم وجود منتج ملموس، موضحاً أن التأمين يكون على شخص ما أو ممتلكاته أو كليهما.

ونوّه لقطينة بوجود صفات يجب أن يتسم بها الوسيط أو الوكيل التأميني ليقوم بالتسويق على النحو الأفضل، مثل التوسع في إنشاء الشركات الصناعية والتجارية الكبرى، وانعدام وجود الإحساس بالحاجة الملحة لعقود التأمين على الأشخاص والممتلكات وغيرها من المواصفات كالثقافة التأمينية والتدريب والتأهيل العلمي والعملي، وحب المهنة، والاجتماعية بالطبع والتطبيع.

سوق الذهب من ركود إلى شلل ومخاوف من ازدياد التلاعب والتزوير

مدير مالية دمشق لـ«الوطن»: جمعية الصاغة لم تدمغ أي مصاغ منذ شهرين

| علي محمود سليمان

صرح مدير مالية دمشق محمد عيد لـ«الوطن» بأنه لم يتم دمغ أي قطعة ذهبية ضمن جميعة صاغة دمشق منذ شهرين، إذ توجد لجنة من مديرية المالية في مقر جمعية الصاغة منذ بداية الشهر السابع الماضي لتسجل كل ما يتم دمغه ضمن الجمعية، ولاحظت اللجنة أن الجمعية تقوم بالامتناع عن الدمغ للصاغة بطرق مختلفة، كأن تقول للصائغ قم بتجميع الكميات مع بعضها لدمغها مرة واحدة بدلاً من دمغ كل قطعة وحدها، علماً بأن اللجنة المكلفة من المالية لا تتدخل في هذه الإجراءات، ومهمتها فقط تسجيل ما يتم دمغه.

وأشار إلى أن التخوف من تزايد حالات التلاعب في الذهب موجود، ولذلك ستقوم المالية باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة للحد من هذه الحالات، وفي حال ضبط أي عمليات تزوير لأقلام الدمغة سيصار إلى محاسبة الفاعلين وتحميلهم المسؤولية وفق القانون.

وبين أنه عند قيام دوريات التموين بتنظيم ضبط لأي مخالفة لدى الصاغة يتم تحويل الضبط إلى المالية، وعليه تقوم مديرية المالية بتنظيم ضبط آخر بناء على ضبط التمويني، وتكون الغرامة مليون ليرة سورية وفق ضبط المالية مع إغلاق المحل ورفع دعوى قضائية بحق المخالف، منوهاً بأنه لا يمكن للمالية اتخاذ أي إجراء من دون نص قانوني، والحديث بأن ضبط المالية غير نظامي هو كلام خاطئ، فلا يمكن تنظيم أي ضبط من دون وجود نص قانوني يوجب ذلك.

ولفت عيد إلى أن جمعيات الصاغة هي من رفضت تجديد الاتفاق المتعلق بتحصيل مبلغ رسم الإنفاق الاستهلاكي، ومسألة تخفيض المبلغ المتفق عليه أمر يعود للاتفاق ما بين وزارة المالية والصاغة، ومديرية مالية دمشق هي جهة منفذة فقط، مشيراً إلى أنه سيصار إلى تسيير دوريات من قبل المالية لتطبيق نص المرسوم ١١ للقيام بضبط أي كميات غير مدموغة من الذهب في محلات الصاغة، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف من غرامة وإغلاق المحل ورفع دعوة قضائية.

من جانبه بين مدير مكتب الدمغة في جمعية الصاغة بدمشق إلياس ملكية أن الضبوط بحق المخالفين من الصاغة سابقاً كانت تنظم من دوريات حماية المستهلك مع وجود خبير من جمعية الصاغة، ولكن بعد عدم تجديد الاتفاق مع المالية حول رسم الإنفاق الاستهلاكي أصبحت هذه الضبوط تحول إلى مديرية المالية لينظم ضبط مالي بحق المخالف، وتصبح الغرامات كبيرة، وهو ما أضر بالصاغة، لكون هناك مخالفات بسيطة ولا تستوجب الغرامات الكبيرة.

ولفت إلى أن هناك مخاوف من قيام البعض بالتلاعب وتزوير أقلام دمغة، ودمغ كميات من الذهب وضخها في الأسواق، وذلك نتيجة الركود الحاصل والذي وصل إلى نسبة ٩٠٪ في انخفاض المبيعات ضمن أسواق دمشق وريفها، منوهاً بأن جميع كميات الذهب الموجودة حالياً في المحلات والأسواق هي لذهب مدموغ سابقاً في الجمعية وتم تحصيل ضريبته، أو لذهب مستعمل يباع من المواطنين لمحلات الذهب.

وأشار ملكية إلى أنه نتيجة الركود الحاصل هناك قرابة ٥٠٠ ورشة لصياغة وتصنيع الذهب متوقفة عن العمل، أي ما يزيد عن خمسة آلاف عامل ما بين عمال الورش والمحلات أصبحوا غير مشتغلين حالياً، منوهاً بتأثر سوق الذهب سلباً بأسعار الصرف، إذ إن ارتفاع الدولار يرفع سعر الذهب مباشرة، فتنخفض عمليات الشراء بشكل كبير، ويتجه المواطنون حالياً لتحويل أموالهم إلى العملات الأجنبية بدلاً من تحويلها إلى الذهب.

وكان غرام الذهب قد سجل ارتفاعاً يوم أمس ملامساً ٢٦ ألف ليرة لسورة لغرام الذهب عيار ٢١ قيراطاً.

«محروقات دمشق»:

على العائلات التي لا ترغب بتعبئة المازوت فوراً ألا تسجل دوراً

| رامز محفوظ

صرح مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» بأن عائلة الشهيد أو الجريح تحصل على بطاقة ذكية واحدة وهي البطاقة الذكية المخصصة لذوي الشهداء والجرحى ولا يحصلون على بطاقة ذكية عائلية، مبيناً أن عدد المسجلين على مادة مازوت التدفئة من ذوي الشهداء والجرحى في دمشق منذ بداية التسجيل أي من ١٥ الشهر الحالي وصل لنحو ٢٨٤ عائلة، وتم التوزيع لزهاء ٢٠٠ عائلة منهم، مشيراً إلى أن العدد المتبقي سيتم توزيع مادة مازوت التدفئة عليهم خلال ٢٤ ساعة، ومخصصات عائلة الشهيد والجريح في دمشق هي ٢٠٠ ليتر كدفعة أولى.

وشدد أسعد على أن أفضلية توزيع مازوت التدفئة تكون دائماً لذوي الشهداء والجرحى في الفترة الحالية وفي الفترة اللاحقة، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن عدد المسجلين على مادة مازوت التدفئة في القنيطرة من ذوي الشهداء والجرحى وصل لحدود ١٥٠ عائلة، وليس هناك إمكانية لتزويدهم بالمازوت حالياً لأن عددهم قليل، مشيراً إلى أن فرع محروقات دمشق سيقوم بتوزيع مازوت التدفئة لذوي الشهداء والجرحى في القنيطرة اعتباراً من الخميس القادم وستكون حصة العائلة ١٠٠ ليتر فقط.

وأوضح أنه اعتباراً من يوم الأحد القادم سيتم البدء بتوزيع مازوت التدفئة على العائلات، لافتاً إلى أنه لم يتم تحديد مخصصات معينة للتدفئة حتى تاريخه، مشيراً إلى أن تحديد المخصصات يتم من قبل الإدارة العامة لشركة المحروقات.

وتوقع أسعد أن يكون هناك طلب زائد من قبل العائلات على مادة مازوت التدفئة خلال الفترة الأولى من بدء توزيع المازوت على العائلات، مشيراً إلى أن الازدحام سيكون مقبولاً من أجل التسجيل على المادة، لافتاً إلى أن شركة المحروقات ستوزع للعائلات فوراً بعد التسجيل أي خلال ٢٤ ساعة.

وتمنى أسعد على العائلات التي لا ترغب بالتعبئة فوراً بعد التسجيل على المازوت ألا تسجل دوراً على المادة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن العائلة التي ستسجل على المازوت وفي حال تم إرسال سيارة التوزيع لها ولم ترغب بالتعبئة تحتفظ بحقها في التعبئة في وقت لاحق، ولافتاً إلى أن فرع محروقات دمشق سيرسل سيارة أخرى للتعبئة لهذه العائلة خلال مدة زمنية تصل لنحو ٢٠ يوماً.

وبالنسبة لتوزيع مازوت التدفئة على المدارس في محافظة دمشق، بين أسعد أن وزارة التربية أرسلت قوائم لمحروقات دمشق بالمدارس التي سيتم توزيع مازوت التدفئة لها، لافتاً إلى أنه مع بداية ١٥ أيلول سيتم البدء بتوزيع مازوت التدفئة لمدارس دمشق، مشيراً إلى أن الكمية التي توزع على المدارس تحدد من قبل وزارة التربية وليس من قبل شركة المحروقات، مشيراً إلى أن مخصصات المدارس في دمشق توزع على دفعتين أي مع بداية الفصل الأول من العام الدراسي توزع الدفعة الأولى والدفعة الثانية توزع خلال عطلة الربيع أي قبل بداية الفصل الثاني.

مزايا مقترحة خاصة بالمستثمرين في القطاع الغذائي..

قرض بفائدة ٥ بالمئة وتخفيض الرسوم الجمركية إلى النصف للمواد الأولية

| هناء غانم

صرحت مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حللي لـ«الوطن» بأن وضع خريطة غذائية تشمل كل أنواع الصناعات الغذائية وواقعها من ألفها إلى يائها هو توجه حكومي، وقد قامت به المؤسسة، وحرصت فيه على مراعاة الربط بين الخطتين الزراعية والصناعية سعياً إلى تحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى منتجات صناعية زراعية ذات ميزة تنافسية قادرة على تلبية متطلبات السوق المحلية بالجودة والسعر المناسبين وصولاً إلى تصدير الفائض.

حللي بينت أن هناك خطوات علمية ومتابعة سوف تترجم إلى برامج ومشاريع تقدمها المؤسسة بإشراف الوزارة، منها على المستوى الإستراتيجي ومنها تنفيذي يتطلب حل المشكلات الموجودة على أرض الواقع، إذ تم وضع مصفوفة تنفيذية تتضمن برامج زمنية للنهوض بواقع المؤسسة، تتضمن مقترحات للمعالجة، إضافة إلى وضع تقارير دورية لرئاسة مجلس الوزراء عما تم تحقيقيه.

وهدفت الخريطة الزراعية الصناعية لتحقيق تنمية جغرافية صناعية مستدامة على مستوى المحافظات لمعرفة موارد كل محافظة واستثمارها، سواء كانت زراعية أم صناعية أو غيرها ضمن مشاريع، وليس بالضرورة أن يتم تنفيذ هذه المشاريع من قبل الحكومة بل يمكن أن تنفذها المؤسسة أو القطاع الخاص أو بالتشاركية، ومن ضمنها تقديم مقترحات هي بمنزلة محفزات وهذا يتطلب تشريعاً، إضافة إلى ذلك تناولت الخريطة آلية جديدة لتطوير المؤسسة العامة للصناعة الغذائية لكل شركة حتى المتوقفة منها.

وذكرت حللي أن هناك جملة من الصعوبات والمعوقات التي تعاني منها المؤسسة والتي أكدت الحكومة ضرورة تجاوزها، وأهمها التسعير الإداري المرتبط بالمحاصيل الزراعية الذي له تأثير على تنافسية المنتج، وينعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى ضعف القدرة التسويقية بسبب انخفاض اعتماد بند الدعاية والإعلان وعدم المرونة بمنح المحفزات التشجيعية لبيع المنتجات لجهة محدودية الصلاحيات الممنوحة لمجلس الإدارة واللجان الإدارية في الشركات وضعف في الكوادر الفنية المؤهلة.

ورأت حللي أن هناك غياباً للمنافسة مع القطاع الخاص لكون التشريعات الناظمة لعمل الشركات الصناعية العامة مغايرة تماماً لآليات العمل في القطاع الخاص، إضافة إلى التهرب الضريبي في بعض المنشآت الصناعية الخاصة ناهيك عن التلاعب بالمواصفات القياسية في بعض المنشآت الصناعية في القطاع الخاص.

وأشارت حللي إلى أن الصناعات الغذائية تشكل رديفاً أساسياً للإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، وذلك من حيث أهميتها في تلبية احتياجات التنمية المستدامة، وزيادة الدخل القومي بفعل الزيادة الناجمة عن القيمة المضافة، إضافة إلى المساهمة في دعم الميزان التجاري وتأمين القطع الأجنبي من خلال تصدير المنتجات الزراعية المصنعة، وتعزيز وتنشيط الاستثمار في هذا القطاع يؤدي إلى تكامل التخطيط الزراعي والصناعي في مناطق الإنتاج.

ومن أهداف الخريطة بحسب حللي استثمار الموارد المحلية من الناتج الزراعي واستكمال سلسلة القيمة المضافة للمنتج النهائي وصولاً إلى منتجات صناعية غذائية ذات ميزة تنافسية قادرة على تلبية متطلبات السوق المحلية بالجودة والسعر المناسب والعمل على تصدير الفائض والمساهمة في تحسين الميزان التجاري.

وأشارت إلى أن الآلية التنفيذية تتم ضمن معايير تقييم الصناعات الغذائية المطلوبة حسب الأهمية ونسبة المواد الزراعية من المواد الأولية للصناعة المستهدفة وحاجة السوق. إضافة إلى الأنشطة التي تُغني عن الاستيراد بهدف تحقيق بدائل المستوردات بمنتج ذي مواصفة قياسية وأسعار تنافسية تراعي التوزع الجغرافي للأنشطة الصناعية على مستوى القطر وحسب الميزات التنافسية لكل محافظة.

مزايا مقترحة

تضمنت الخريطة أهم المحفزات المقترحة لكل صناعة، ومنها إعفاء احتياجات المشروع اللازمة لإقامته وتطويره وتوسيعه من الآلات والتجهيزات والمعدات من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية وغيرها، مع منح المستثمر قرضاً لإقامة المشروع بفائدة ٥ بالمئة مع تسهيلات في الدفع، إضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠ بالمئة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة لهذه الصناعة ولمدة ثلاث سنوات من بدء الإنتاج، وإعفاء من ضريبة الدخل الحقيقية لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء الإنتاج، وتخفيض قيمة الأرض المخصصة للمشروعات إلى النصف في حال بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض وذلك في حال كان التخصص في المدن الصناعية.

وتضمنت أيضاً محفزات أقل أهمية من السابقة، تضمنت منح المستثمر قرضاً لإقامة المشروع بفائدة تقدر ٧ بالمئة وبتسهيلات في الدفع، وتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٠ بالمئة على المواد الأولية ومدخلات الإنتاج اللازمة لهذه الصناعة ولمدة ثلاث سنوات من بدء الإنتاج، وإعفاء من ضريبة الدخل الحقيقية لمدة سنتين من تاريخ بدء الإنتاج، وتم تأكيد تخفيض قيمة الأرض المخصصة للمشروعات بقيمة ٢٥ بالمئة في حال بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض وذلك في حال كان التخصص في المدن الصناعية.

وقدمت الإستراتيجية محفزات اعتبرتها برونزية، تضمنت إعفاء احتياجات المشروع اللازمة لإقامته وتطويره وتوسيعه من الآلات والتجهيزات والمعدات ومستلزمات بنائه (الهنغار المعدني) من الضرائب والرسوم المالية والبلدية والجمركية وغيرها، ومنح المستثمر قرضاً لإقامة المشروع بفائدة ٩ بالمئة مع تسهيلات في الدفع، إضافة إلى إعفاء من ضريبة الدخل الحقيقية لمدة عام من تاريخ بدء الإنتاج.

وهناك جملة من الإجراءات المطلوبة لتنفيذ الخريطة الزراعية الصناعية تتمثل بتشكيل لجنة وزارية تضم ممثلين عن وزارات الصناعة والزراعة والاقتصاد والمالية، وغرف الصناعة والزراعة السورية، لوضع مشروع مرسوم يتضمن المحفزات المقترحة لكل صناعة وفق المعايير المتفق عليها، وآلية منح تلك المحفزات مع المدد الزمنية لكل محفز، والأهم التنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لحصر احتياجات المنشآت الصناعية المقترح إقامتها من المنتجات وفق الطاقات التصنيعية المطلوبة بهدف تشجيع زراعة مدخلات إنتاجها مع ضرورة إبرام عقود مسبقة مع الفلاحين مع تقديم البذور والشتول اللازمة والدعم اللوجستي اللازم لتشجيع الزراعات المستهدفة.